بيان لمجلس جامعة الدول العربية يدين فيه قرار الحكومة الإسرائيلية توسيع الحدود البلدية للقدس*

القاهرة، ١٩٩٨/٦/٢٥

أدان مجلس الجامعة العربية بشدة أمس قرار الحكومة الإسرائيلي بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس، ودعا مجلس الأمن الدولي إلى عقد اجتماع عاجل لبحث هذا الموضوع الخطير الذي سيترك "انعاكسات خطيرة على عملية السلام".

واجتمع المجلس أمس في القاهرة على مستوى المندوبين الدائمين حيث بحث الخطة التي أقرتها حكومة بنيامين نتنياهو بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس وترأس الاجتماع مندوب السودان لدى الجامعة أحمد عبد الحليم الذي تترأس بلاده الدورة الحالية للمجلس وشارك في الاجتماع الأمين العام للجامعة عصمت عبد المجيد.

ودعا المجلس في ختام الاجتماع "الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل لبحث هذا الموضوع الخطير الذي ستكون له انعكاسات بالغة الخطورة على عملية السلام برمتها، ويعرضها للتدمير التام ويضع منطقة الشرق الأوسط بكاملها على حافة الهاوية".

وطالب المجلس الولايات المتحدة "بصفتها الراعي الأساسي لعملية السلام بحمل إسرائيل على الالتزام بمرجعية مؤتمر مدريد للسلام"، كما دعا روسيا باعتبارها أحد راعيي عملية السلام وكذلك الاتحاد الأوروبي وجميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ "مواقف جادة وحاسمة تجاه الممارسات الإسرائيلية التي تتجاهل حقوق ومشاعر كافة المسلمين والمسيحيين في أنحاء العالم".

وأعرب المجلس عن "مساندته الكاملة ودعمه المطلق للموقف الحازم الذي اتخذته دولة فلسطين ولصمود الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة والوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني في التصدي للاحتلال الإسرائيلي وأطماعه التوسعية والإصرار على التمسك بالأرض والهوية العربية لمدينة القدس الشريف".

ودعا المجلس إلى مزيد من التضامن والتلاحم العربي والإسلامي والدولي في مواجهة الموقف والاستفزازات الإسرائيلية وتكثيف المشاورات لاتخاذ المواقف المناسبة للمحافظة على الحقوق العربية والقومية وتقديم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني الصامد.

وأكد المجلس أن قرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع الحدود البلدية لمدينة القدس يشكل "خرقاً صريحاً لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ٢٥٢ الذي يعتبر ما تتخذه إسرائيل تجاه القدس إجراءات باطلة ولاغية وأن القدس ينطبق عليها ما ينطبق على باقي الأراضي العربية المحتلة".

---

*__المصدر:__ السفير، بيروت، ١٩٩٨/٦/٢٦.

وأشار المجلس في بيانه إلى أن هذا القرار يعد انتهاكاً واضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ ويشكل عدواناً على الشرعية الدولية وتحدياً لها كما أنه ينطوي على عنصرية واضحة واغتصاب للأرض وهدر لحقوق المواطنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/